

Distr.: General  
24 November 2003



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه مرفقا تقرير تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الجمهورية  
العربية السورية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بوصفهما وثيقة من  
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. فيصل المقداد

السفير

الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية



مرفق للرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة التقييم الشهري لأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة الجمهورية العربية السورية له في آب/أغسطس ٢٠٠٣

خلال فترة رئاسة الجمهورية العربية السورية لمجلس الأمن في آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن سبعة اجتماعات رسمية وستة اجتماعات علنية، واجتماعين خاصين، واجتمع أعضاء المجلس في ١١ مناسبة لإجراء مشاورات.

واتخذ المجلس خلال شهر آب/أغسطس سبعة قرارات. وأصدر بيانين رئاسيين. وأذن للرئيس في تسع مناسبات بالإدلاء ببيان للصحافة باسم أعضاء المجلس.

## أفريقيا

### بوروندي

عقد المجلس في ١٤ آب/أغسطس، جلسة مشاورات غير رسمية استمع خلالها إلى إحاطة من الأمانة حول التطورات الأخيرة في بوروندي. حيث تم التأكيد فيها على إدانة أعمال العنف التي وقعت مؤخرا. كما تم التأكيد في هذه الجلسة على إدانة استخدام الأطفال في الأعمال العسكرية وتجنيدهم. وأكد أعضاء المجلس دعمهم للعملية السلمية واتفق أروشا الموقع في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠. ودعا أعضاء المجلس الأطراف في بوروندي إلى احترام التزامهم التي قطعوها على أنفسهم في اجتماع دار السلام في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأكد أعضاء المجلس مجددا دعمهم للبعثة الأفريقية المنتشرة في بوروندي من قبل الاتحاد الأفريقي. كما كرروا نداءهم إلى المانحين القادرين على دعم هذه البعثة الأفريقية ماديا ولوجستيا. وإلى جانب ذلك أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في بوروندي. ودعوا جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة، إلى المساهمة في تيسير وصول المساعدات الإنسانية والهيئات الإنسانية إلى السكان المحتاجين. ورحب أعضاء المجلس بالقرار المتخذ من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي تم بموجبه إنشاء الفريق الاستشاري المخصص حول بوروندي في إطار آلية خاصة بالدول الأفريقية الخارجة من الصراعات.

وقد أصدر المجلس إثر هذه المناقشات بيانا للصحافة تضمن كافة العناصر المشار إليها أعلاه، إضافة إلى جوانب أخرى تتعلق بالحالة في بوروندي.

## كوت ديفوار

عقد مجلس الأمن بتاريخ ٤ آب/أغسطس جلسة رسمية حول الحالة في كوت ديفوار اعتمد فيها المجلس بالإجماع القرار ١٤٩٨ (٢٠٠٣) الذي يقضي بتمديد التفويض الممنوح للدول الأعضاء المشاركة في قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والقوات الفرنسية المساندة لها لستة أشهر قادمة، وذلك لتابعة الحفاظ على السلم والأمن في كوت ديفوار، وضمان تنفيذ اتفاقية السلام التي وقعتها الأطراف المختلفة في كوت ديفوار.

وعقد المجلس بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس جلسة مشاورات غير رسمية حول الحالة في كوت ديفوار استمع خلالها إلى إحاطة من مساعد الأمين العام للشؤون الأفريقية، السيد توليماني كالومو، قدم فيها تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إضافة إلى إحاطة حول آخر التطورات في هذا البلد وما وصلت إليه الأطراف المعنية وحكومة المصالحة الوطنية في تنفيذها لاتفاق ليناس ماركوسي.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

عقد مجلس الأمن يوم ١٣ آب/أغسطس جلسة رسمية حول عمل الفريق المعني بالاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتمد فيها بالإجماع القرار ١٤٩٩ (٢٠٠٣). وقد مدد المجلس بموجب هذا القرار ولاية فريق الخبراء لمدة ثلاثة أشهر إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ كي يتمكن الفريق من إكمال تنفيذ ما تبقى من عناصر ولايته، وطالب المجلس الفريق بتقديم تقريره النهائي مع انتهاء ولايته بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

كما عقد المجلس يوم ١٨ آب/أغسطس جلسة مشاورات غير رسمية استمع خلالها إلى إحاطة من السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي أحاط المجلس علماً بآخر التطورات في المناطق التي ما زالت تعاني من المواجهات والتوترات، وخاصة في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبشكل خاص في مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو الشمالية والجنوبية وفي بونيا. وتم التأكيد في هذه الجلسة على ضرورة دعم العملية السلمية والمصالحة الوطنية من خلال بعثة الأمم المتحدة.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، عقد المجلس جلسة رسمية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتمد فيها بالإجماع القرار رقم ١٥٠١ (٢٠٠٣) القاضي بنقل السلطة من القوة الدولية الطارئة المؤقتة متعددة الجنسيات إلى قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المونوك - MONUC) خلال الفترة الواقعة ما بين الأول والخامس عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

## غينيا - بيساو

عقد المجلس جلسة مشاورات بتاريخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ استمع خلالها إلى إحاطة قدمها السيد ديفيد ستيفن، ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو، تناول فيها آخر التطورات في ذلك البلد في أعقاب زيارة البعثة المشتركة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تمت في أواخر شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة تضمن تشجيع المجلس لرئيس وحكومة غينيا - بيساو على إقامة انتخابات تشريعية بطريقة شفافة ومنصفة وذات مصداقية، وتعبير أعضاء المجلس عن القلق إزاء الوضع الاقتصادي الخطير هناك، مناشدين المجتمع الدولي بأن يستمر في تقديم المساعدات.

## ليبيريا

عقد المجلس بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ جلسة مشاورات حول الحالة في ليبيريا بناء على طلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للتشاور حول القرار المطروح من قبلها بشأن إنشاء قوة متعددة الجنسيات في ليبيريا لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ولتهيئة الظروف للمراحل الأولية من أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وللمساعدة على كفالة استتباب الأمن في فترة ما بعد رحيل الرئيس الحالي.

وفي نفس اليوم، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية اعتمد خلالها القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣) الذي أذن فيه للدول الأعضاء بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في ليبيريا.

وبتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات استمع خلالها إلى إحاطة من رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٣٤٣ حول ليبيريا بشأن مداورات اللجنة حول التقريرين المقدمين من الأمين العام وفريق الخبراء بشأن الآثار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة بسبب الجزاءات. وفي نفس الجلسة، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد، حول الحالة في ليبيريا واتفاق السلام الشامل الذي تم التوقيع عليه في أكرا يوم ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

وفي يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية بحضور السيد نانا أكوفو أددو، وزير خارجية غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسيد بامبا مامدو، وزير خارجية كوت ديفوار؛ والسيد أولوييمي أدليفي، وزير خارجية نيجيريا؛ والسيد فرانسوا فال، وزير خارجية غينيا؛ والسيد محمد بن شامبس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد استمع المجلس خلال الجلسة إلى

إحاطتين إعلاميتين من الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووزير خارجية غانا ومن الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبعد أن استمع مجلس الأمن إلى هاتين الإحاطتين، وبناء على مشاورات سابقة بين أعضائه، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان الرئاسي رقم S/PRST/2003/14 الذي رحّب مجلس الأمن من خلاله بالإحاطة التي قدمها ممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما رحب باتفاق السلام الشامل الذي توصلت إليه الأطراف الليبرية في أكرا يوم ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١. وبعد ذلك، ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، عقد أعضاء المجلس جلسة مغلقة مع وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث قام أعضاء المجلس بطرح أسئلتهم وتعليقاتهم على أعضاء الجماعة الذين قاموا بدورهم بالرد على هذه الأسئلة والتعليقات.

## ليبيا

بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تسلم رئيس مجلس الأمن رسالة موجهة إليه من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة. وفي نفس التاريخ، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، استلم رئيس المجلس رسالة من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

وبتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وتحت بند "مسائل أخرى"، قدم المندوب الدائم للمملكة المتحدة مشروع قرار تبنته بلغاريا أيضا يتضمن رفع العقوبات المفروضة على ليبيا. وخلال المناقشات التي أجراها أعضاء المجلس لم يعترض أي عضو على مضمون مشروع القرار، ولكن الوفد الفرنسي طلب منحه مزيدا من الوقت. وفي نهاية الجلسة أقر المجلس الطلب من المندوبين الدائمين لبريطانيا وفرنسا متابعة الاتصالات الثنائية بينهما بهذا الشأن والعودة إلى المجلس في أقرب فرصة ممكنة لتحديد موعد اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار.

## الصومال

بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة استمع خلالها إلى إحاطة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال حول تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بالتحقيق في انتهاكات الحظر المفروض على الصومال والذي عرض على اللجنة في اجتماعها المعقود بتاريخ ١٣ آب/أغسطس.

كما قدم رئيس اللجنة عرضاً للتحضيرات الجارية لبعثة لجنة القرار ٧٥١ (١٩٩٢) التي سيقودها رئيس اللجنة إلى الصومال والدول المجاورة خلال الفترة من ٥ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأدلى أعضاء مجلس الأمن ببيانات حول مضمون الإحاطة وأهمية الامتثال لحظر السلاح المفروض على الصومال وأهمية تفعيله وتعزيزه، كما أكدوا على أهمية زيارة اللجنة إلى المنطقة بوصفها دليلاً على اهتمام مجلس الأمن بفرض الامتثال لقراراته. وحول أعضاء المجلس رئيس مجلس الأمن بالإدلاء ببيان للصحافة يؤكد فيه على الترحيب بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء حتى الآن وأهميته في دعم عملية السلام والمصالحة في الصومال. ويجدد الإعراب عن قلق أعضاء المجلس من استمرار تدفق السلاح إلى الصومال، ويؤكد على مسؤولية كافة الدول الأعضاء بالتنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة إلى الصومال. ويعيد التأكيد على تعاون جميع البلدان المعنية مع فريق الخبراء. ويرحب أعضاء المجلس بعلاقات العمل الموضوعية بين فريق الخبراء والمنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد). وأخيراً يرحب أعضاء المجلس بقرار رئيس لجنة القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بقيادة بعثة من اللجنة إلى المنطقة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، لإظهار عزم مجلس الأمن على الأعمال الكاملة لحظر توريد الأسلحة، حيث أكدوا على الحاجة لإطلاق حملة إعلامية فعالة للترويج لأهداف البعثة قبل سفرها.

## آسيا

### أفغانستان

استمع المجلس بتاريخ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، خلال جلسة مشاورات قدم خلالها تقرير الأمين العام حول الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، ووصفا للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان (يوناما) في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية. كما عبّر ممثل الأمين العام عن بالغ القلق تجاه الحالة الأمنية في البلاد رغم التقدم المحرز في إعادة بناء الجيش الوطني والشرطة مشدداً على أن قوامهما وقوتهما لا تسمح بعد بتحقيق الأمن في أفغانستان. واستعرض ممثل الأمين العام أوجه التقدم المحرز في العملية الدستورية، وأعمال التحضير للانتخابات الوطنية، بالإضافة إلى برامج إعادة الإعمار، وتحسين حالة حقوق الإنسان، وبرامج مكافحة المخدرات. وقد شاطر أعضاء المجلس ممثل الأمين العام قلقه تجاه الوضع الأمني والمسائل الأخرى التي تمثل تحديات عملية السلام في أفغانستان، وركزوا على أهمية مواصلة المجتمع الدولي لالتزامه القوي بدعم التوصل إلى تحقيق الأمن والسلام في هذا البلد. كما شدد أعضاء المجلس على أهمية الحوار مع

كافة الأطراف واجتذاهم إلى الحلقة السياسية للمضي في تعزيز العملية السياسية. كما أكدوا أهمية مواصلة المجتمع الدولي لمشاركته في مهام إعادة التعمير والوفاء بالتعهدات والالتزامات المالية التي قدمتها الجهات المانحة.

### بوغانفيل

عقد المجلس بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ جلسة علنية حول الحالة في بوغانفيل، وذلك للاستماع إلى تقرير السيد نويل سينكلير، رئيس المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل، والذي استعرض الخطوات الحثيثة لتعزيز السلام في بوغانفيل والتي كان من أهمها إتمام المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة، والتطلع للمرحلة الثالثة من هذه العملية. كما أشار السيد سينكلير للاستعدادات الجارية للحكم الذاتي بما في ذلك إعداد دستور بوغانفيل، والقانون والعدالة، والهيئة المؤقتة للإشراف المشترك والتي ستكون مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقات الخاصة بإنشاء حكومة بوغانفيل المستقلة وإدارتها.

أكد رئيس المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل أن المكتب سيواصل خلال الأشهر المتبقية من ولايته العمل لضمان المضي قدما في العملية السياسية وعبر عن سعادته في أن هذه العملية تحظى بتعاون وتأييد الفريق الانتقالي لبوغانفيل المنشأ حديثا (أستراليا، فانواتو، فيجي، نيوزيلندا) والذي سيخلف فريق رصد السلام الذي أنهى مهمته في ٣٠ حزيران/يونيه الماضي، مشددا على أن هناك مسؤولية خاصة ستنتقل في نهاية العام بسحب المكتب السياسي للأمم المتحدة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث توفير الدعم الدولي المستمر لجهود توطيد السلام في بوغانفيل.

وكان الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة قد تناول الكلمة بعد رئيس المكتب السياسي متطرقا لثلاثة مسائل هي: أولا عملية التحقق من خطة جمع الأسلحة والتخلص منها، ثانيا الدعم الإقليمي لعملية السلام، ثالثا الدعم التحضيري للحكم الذاتي والإصلاح والتنمية مشددا على أن عملية السلام في بوغانفيل تبقى أولوية وطنية بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة وأن حكومته ممتنة للدعم الذي ما زال يقدمه المجتمع الدولي وأنها ستبذل بالمقابل كامل جهودها لضمان تحقيق السلام الدائم بالوسائل السلمية.

أما أعضاء المجلس الذين تحدثوا خلال الجلسة فقد عبروا عن سعادتهم لانتهاج المرحلة الثانية من خطة جمع الأسلحة، ورحبوا بالمزيد من المشاركة الإقليمية من قبل أستراليا ونيوزيلندا وفانواتو، وفيجي من خلال الفريق الانتقالي في بوغانفيل. كما أعربوا عن ارتياحهم للتقدم الإيجابي في العملية السلمية والمرحلة الدستورية التي تمضي قدما.

كما تحدث الممثل الدائم لكل من فيجي وأستراليا ونيوزيلندا واليابان عن التطورات المتعلقة بالسلام في بوغانفيل مجددين استعدادهم لتقديم المزيد من المساعدة التي تحتاجها عملية السلام في تلك الجزيرة.

## العراق

في جلسة رسمية عقدت بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، والذي تقرر بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة في العراق.

وبتاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، استمع المجلس في جلسة علنية إلى إحاطتين إعلاميتين من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وذلك وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، استعرضا فيهما الجهود والأنشطة التي يقوم بها التحالف في العراق في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى الأنشطة الإنسانية.

وكانت أجواء الحزن التي لفتت الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من جراء الهجوم الإرهابي الذي دمر مقر الأمم المتحدة في بغداد وأدى إلى وفاة عدد من الأبرياء، بمن فيهم الممثل الشخصي للأمين العام سيرجيو ديميلو، قد استحوذت على حيز كبير من بيانات أعضاء المجلس الذين ركزوا فيها على التنديد بهذا الهجوم الإرهابي، وأهمية توفير الحماية للعاملين في الأمم المتحدة والموظفين الدوليين، والأمن للشعب العراقي. وأعربوا عن رغبتهم برؤية دور أقوى وأنشط للأمم المتحدة في العراق، وتمكين العراق من استعادة سيادته في أقرب وقت ممكن.

وبعد ذلك، انتقل المجلس إلى جلسة مشاورات مغلقة لاستكمال مناقشاته حول الوضع في العراق.

وبتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة حول الحالة بين العراق والكويت ناقش خلالها تقرير الأمين العام حول الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، حيث قدم المنسق رفيع المستوى يولي فورنتسوف تقرير الأمين العام. وعرض الجهود المبذولة في إطار اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الفرعية وما تمخض عنها من اكتشاف لرفات عدد من المفقودين الكويتيين، مؤكدا استمراره في تعزيز جهوده مع الأطراف المعنية من أجل الوصول إلى اكتشاف المزيد من رفات أولئك المفقودين وإنهاء هذا الملف وفق ما جاء في توصيات تقرير الأمين العام.

وعقب المشاورات، أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة أدان فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقتل المواطنين الكويتيين وغيرهم من مواطني بلدان ثالثة من قبل النظام



العراقي السابق في استهتار أيضا لأحكام القانون الدولي. وأحاط أعضاء المجلس علما بتوصية الأمين العام بأن يكون التقرير المقبل المزمع صدوره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ آخر تقرير، وأعربوا عن أملهم بأن تحل جميع المسائل المتعلقة في هذا الصدد.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عقد مجلس الأمن بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ جلسة عامة استمع خلالها إلى الإحاطة الشهرية حول الشرق الأوسط قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد دانييل تورك.

وقد تحدث السيد تورك خلال الجلسة حول التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط منذ الإحاطة السابقة. وأشار إلى الخطوات المتعلقة بتنفيذ خارطة الطريق والتحديات التي لا يزال يتعين على الطرفين الالتزام بها للوصول إلى حل النزاع. بما يؤدي إلى الدولتين: فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

كما تطرق الأمين العام المساعد إلى الوضع في لبنان ونقل قلق الأمين العام من التطورات على طول الخط الأزرق ومناشدته لكافة الأطراف الامتناع عن أية أعمال تزيد من حدة التوتر.

وانتقل أعضاء المجلس بعد ذلك لإجراء مشاورات حول الحالة في الشرق الأوسط، حيث عبر أعضاء المجلس عن مواقف دولهم إزاء التطورات الجارية في الشرق الأوسط. وقد أكد العديد من المتحدثين على أهمية بذل كل جهد ممكن لتهدئة الحالة في المنطقة، وعلى ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل والدائم فيها.

### أوروبا والبلقان

#### كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)

عقد مجلس الأمن جلسة علنية بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ حول الحالة في كوسوفو قدم خلالها السيد نيبوشا تشوفيتش، نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية صربيا ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو، بيانا حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو، حيث تطرق بداية إلى الجريمة البشعة التي وقعت في كوسوفو التي أدت إلى مقتل وجرح عدة أطفال. وأشار إلى عزم صربيا على التعاون مع المجتمع الدولي في كوسوفو ومنطقة البلقان لبناء نموذج لنشر السلام والمصالحة، وحدد بعض الخطوات الملحة لتطبيع الحالة في كوسوفو، منها على سبيل المثال ضرورة تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وإنشاء مجتمع متسامح متعدد الأعراق له قاعدة اقتصادية قوية ومؤسسات ديمقراطية مؤقتة ناجحة، وكذلك ضرورة

الحفاظ على الحجم الحالي لقوات حفظ السلام في كوسوفو وتوجيهها بشكل أفضل لتمكين من التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، والتأكيد على ضرورة تنفيذ نزع سلاح جميع مواطني كوسوفو بشكل شامل ونشط، إضافة إلى ضرورة ماثول مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وحض الزعماء السياسيين الألبان في كوسوفو على أعمال تأييدهم الرسمي للعائدين وإضفاء صفة الديمقراطية على المجتمع وسيادة القانون والمصالحة بين المجموعات العرقية من خلال تقديم كل المساعدة الضرورية لكافة المواطنين دون تمييز.

من جهة ثانية، أعرب أعضاء المجلس عن إدانتهم للعمل الإجرامي الذي وقع في كوسوفو في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ورحبوا باستجابة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو السريعة في التحقيق في هذه الجريمة. وأكدوا على ضرورة جلب مرتكبي مثل هذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة ومحاکمتهم. كما أكد أعضاء المجلس على ضرورة بدء الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن المسائل العملية التي تم الطرفين. إضافة إلى ضمان عودة آمنة للاجئين والمشردين داخليا وتوفير السبل الكفيلة بتحقيق سيادة القانون من أجل إنشاء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو. ورحب أعضاء المجلس بتعيين السيد هاري هولكيري كممثل خاص للأمين العام في كوسوفو. وعبروا عن دعمهم له لإنجاح مهامه.

وكان المجلس قد اتفق على الإدلاء ببيان للصحافة بعد مشاورات بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عبروا فيه عن إدانتهم للجريمة التي ارتكبت في كوسوفو وعن تعازيهم لعائلات الضحايا. كما طالب أعضاء المجلس بعدم ادخار أي جهد لإلقاء القبض على مرتكبي هذا العمل الإجرامي وجلبهم إلى العدالة.

### التهديدات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين

عقد المجلس بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ جلسة لاعتماد بيان رئاسي حول الهجوم الإرهابي الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد، والذي أودى بحياة عدد من الضحايا من العاملين في الأمم المتحدة ومن الشعب العراقي، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام في العراق، سيرجيو ديميلو.

### حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع

كان وفد المكسيك قد تقدم يوم ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ بمشروع قرار حول حماية موظفي الأمم المتحدة، والذي أعد خلال مفاوضات سابقة برئاسة وفد المكسيك. وقد تم

طرح مشروع القرار بالوثيقة S/2003/581، وبعد مفاوضات استغرقت حوالي أربعة أشهر اعتمد مجلس الأمن مساء يوم ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ القرار رقم ١٥٠٢ (٢٠٠٣) حول هذا الموضوع.

ونظرا لأهمية هذا البند، فقد حضر الأمين العام للأمم المتحدة جلسة اعتماد القرار وأدى بيان قبل اعتماد مشروع القرار أكد فيه على ضرورة أن يعتمد مجلس الأمن هذا القرار بالإجماع، وعبر عن أسفه لتزايد الهجمات خلال السنوات الماضية ضد العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما الهجوم المأساوي الأخير في بغداد.

### المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

عقد مجلس الأمن جلسة خاصة بتاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ استمع خلالها إلى إحاطة من السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة لمحكمة رواندا ويوغوسلافيا السابقة. حيث أطلعت المجلس على آلية عمل المحكمتين والقضايا المطروحة أمامهما. وأشارت إلى التأثيرات السياسية والقانونية والمالية التي ستنتج عن تعيين مدع عام لكل منهما.

بعد ذلك انتقل أعضاء المجلس إلى مناقشة هذا الموضوع في جلسة مشاورات بدون حضور السيدة ديل بونتي. وقد أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم وتفهمهم لرسالة الأمين العام رقم S/2003/766 المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣. والتي يدعو فيها أعضاء المجلس إلى النظر في إمكانية استصدار قرار من المجلس لفصل المحكمتين وتعيين مدع عام منفصل لكل منهما. وبعد مداوولات مطولة، توصل المجلس إلى اعتماد القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) بهذا الشأن.

### الجلسة الختامية الشهرية

عقد مجلس الأمن جلسة ختامية بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ناقش فيها المجلس وبناء على اقتراح من الرئاسة السورية موضوع "دور عمليات حفظ السلام في تحقيق الأمن والسلام الدوليين". وقد عممت الرئاسة ورقة على جميع الدول الأعضاء في المجلس أوضحت فيها أهم النقاط التي يمكن أن تناقش في الجلسة.

وقد اختارت سورية هذا الموضوع بسبب وجود عدد من التطورات الجارية الآن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإتاحة الفرصة أمام أعضاء المجلس لطرح وجهات نظرها إزاء الجوانب الإيجابية التي حققتها عمليات حفظ السلام، وكذلك التعليق على الظروف التي يجب أن نعمل جميعا على تهيئتها لإزالة الصعوبات التي تتعرض لها عمليات حفظ السلام، وكذلك التدابير اللازمة لحماية بعثات الأمم المتحدة وعمليات السلام.

وأكد أعضاء المجلس في بيانهم على أهمية اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع ورحبوا باعتماد المجلس للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣). وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة إعطاء دور أكبر للمرأة بتعيين المزيد من النساء في المناصب الرفيعة المستوى في عمليات حفظ السلام.

كما أشارت الوفود إلى أن عمليات حفظ السلام أصبحت أكثر تعقيدا واتساعا. وأكدت في هذا السياق على أن تقوم الأمانة بتخطيط أعمال بعثات حفظ السلام ودراسة ما يجري على الأرض وتحليل الموارد المتاحة ثم نقل هذه المعلومات إلى مجلس الأمن لكي يستطيع اعتماد ولاية واضحة وواقعية لعمليات حفظ السلام. كما تحدثت بعض الوفود عن أهمية دور المنظمات الإقليمية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. وطالبت بضرورة تقديم الموارد اللازمة لها والدعم السياسي لكي تتمكن من تنفيذ المهام الموكلة إليها.

وأكدت بعض الوفود على ضرورة تعزيز التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات في مجال التخطيط للبعثات وإعدادها وتنظيمها، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٥٣ (٢٠٠١).